بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم والاستعانة باسمه الكريم

الحمد لله الموحد بالعظمة والجلال والمفرد بجميع صفات الكمال والمنزه عن الفناء والزوال والمختص بحزانة النوال والمحسن على عباده بالانعام والافضال والصلوة على اشرف الموجودات وافضل المخلوقات مخر الموحد بالمعجزات وعلى آله وصحبه ذوى الكرامات وبعد فلما فرغت عن قراءة المغنى فى علم الاصول بعون من يحيرت فى معرفة ذاته العقول حاديا الى علم به كمل الكلمات الترمذية والسعادات الابدية وهو العلم الباحث عن احوال الالوهية واسرار الربوبية التى هى المطلب الاعلى والمقصد الاقصى وقد صنف فى كتب لبس لورها جمال ويصل لجاهرها ملال لكنى استاذى اختار من بينها كتاب الجمة الذى صنعه الفاضل المدقق والعالم المحقق وفريد الدهر ووحيد العصر مولانا حافظ الملة والدين سقى الله ثراه وجعل الفردوس مثواه لكونه محتويا للدقائق ومنطويا للحقايق وجامعا للبدايع الشريفة وحاويا للغرايب اللطيفة شرعت فى قراءة سايلا من الله ان يفهمنى معانيه ويعلمنى مبانيه ويفتح مشكلاته ويسهل معضلاته ثم لما امرنى الاستاذ بالاستحضار ونهانى عن ترك الحفظ والتكرار صار الامتثال لامره لازما على والانتهاء عن نهيه واجبا على ليصير وسيلة لنيل المتمنى وذريعة لتحصيل المشتهى فاردت ان اجمع من الشروح شرحا نزيل عن وجه المعانى نقابه ويكشف عن وجنة الالفاظ صعابه واضم اليه ما استفدته من الفضلاء وسمعته من افواه العلماء فان ذا الاستحضار طريقة جميلة والحفظ آلة جليلة كما قيل من حفظ قرت ومن كتب قرشا رطا على نسيى ان لا اتجاوز الى ما لا تحتاج اليه من الدلايل والى ما لا يفتقر اليه من الاحاث والمسايل وراجيا من الناظرين فيه

ان وجد فيه سهوا من العلم فى البيان او خطاء فى العبارة من اللسان ان يصلحه ويتره مذيلا العفو والاغماض ولا يتقدم وشيكا على التعسف والاعتراض وملتمسا توفيق اتمام هذه الاوراق من الملك العزيز القادر الخلاق فانه اكرم مسئول واجزل مامول

قال المصنف بعد ذكر الخطبة المستغنية عن التوضيح والتبيين والتشريح قال اهل الحق والحق معناه فى اللغة الثبوت ان كان مصدرا وان كان اسم فعل فعلى معناه الثابت ومنه الاصطلاح حال القول او الاعتقاد الذى يطابق الخارج باعتبار نسبته الى الخارج والصدق ايضا حال القول او الاعتقاد ولكن النسبة فى منعكسة والمراد باهل الحق الجماعة الذين اضافوا انفسهم الى ما هو الحق عند الله بالدلايل الجلية ومنهم اهل السنة والجماعة لانهم متبعون للحق بتفسير واضح اويتاويل صحيح وللترغيب للاقتداء بهم والتعريض على غيرهم بانه اهل الباطل عبر عنهم بقوله اهل الحق صفات الاشياء ثابتة وهى جمع حقيقة وهى ما يكون الشئ به هو هو كالحيوان الناطق فانه حقيقة للانسان ويكون الانسان به انسانا والاشياء جمع شئ وهو مرادف عن الموجود لجمع الموجودات هو ما كان اوعرضا وانما افتتح المصنف بذكر ثبوت حقايق الاشياء لان المطلوب الكلى والمقصود الاصلى من هذا العلم لما كان معرفة وجوب وجود الصانع ووحدانية ذاته واتصافه بصفات الكمال والجلال وارسال الرسل وغيرها من الاحكام الآتية فى هذا المختصر والبحث عن هذه الاشياء موقوف على اثبات حدوث العالم واثبات حدوثه موقوف على اثبات وجوده وتحققه فى الخارج صح ان البحث عن هذه الاشياء موقوف على اثبات وجوده وتحققه فى الخارج اذ الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ اما المقدمة الاولى فلان العالم لو لم يثبت حدوثه لما يثبت احتياجه فى

وهو الى القائل بكونه قديما اذ لا واسطة بينهما واما المقدمة الثانية فلان العالم لو
لم يثبت وجوده وتحققه في الخارج لم يثبت حدوثه لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه
صدر الكتاب ببيان وجوده والعلم به فاذا عرفت هذا فنقول حقائق الاشياء ثابتة اى
الموجودات الحية والجنية ثابتة حقائقها وعند الستوفسطائية لا ثبوت لاحقائق
لها اصلا بل هي امور خيالية كالنقوش على الماء وانما قلنا بثبوت حقائق الاشياء لانه
لا يعقل ثبوتها اى في نفي الحقائق وذلك لان النفي الذي ذكروه اما
ان يكون كلية اولا وعلى كل التقديرين يلزم القول بثبوت حقيقة الشيء اما على
التقدير الاول فظاهر وهو اما على التقدير الثاني فلانا لو لم نعلم للنفي حقيقة يلزم اتصاف
النفي فيلزم القول بثبوت حقيقة الشيء لان نفي النفي اثبات وقائل القول بثبوت حقيقة الشيء اه
يتحول كنار الشق الاول ويلزم من القول بثبوت حقيقة الشيء على منهاج قول النفي ليس
بشيء لكونه عدما محضا والشيء عبارة عن الموجود المحقق فلا يلزم من ثبوت الحقيقة للنفي ثبوت
حقيقة للشيء فالاولى ان يستدل على ثبوت حقيقة الشيء بدليل آخر ولا استدلال آخر
بدليل آخر وهو ان نقول ان نفي الحقائق يستلزم ثبوتها لان النفي يستدعي الثاني بالضرورة
لان النفي بدون الثاني غير معقول ح ع ح من اين يكون لذلك الثاني حقيقة اولا فان كان له
حقيقة ثبت المدعى وهو ثبوت حقيقة الشيء واذا لم يكن له حقيقة يلزم اتصاف النفي حقيقة المدعى
ايضا لما ذكرنا او ثبوت نفي حقائق الاشياء يستلزم لثبوتها لانها اما ان كانت
موجودة تامة في الخارج قبل النفي او لا فان كان الاول فلا يصح النفي ليتحقق الاقرار على
وجودها وثبوتها قبل النفي وان كان الثاني فلا يصح ايضا لان النفي يقع على المعدومات
دون الموجودات وهو ليس بمطلوب للخصم ه الحاصل ان والحق ان نترك المناظرة

ح العزم الذين نفوا حقائق الاشياء لان العلم الحاصل بها يحتمل اجلى من العلم الحاصل بالعدم
والمنكر للاول منكر للثاني ضرورة وقال الكل اهل الحق رضه العلم بها اى بحقائق الاشياء
متحقق وثابت اما كفاعلية بالبديهة كالعلم الحاصل بحقائق الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة فلان حاصل بدون فكر ونظر ولذا يميز بينها والمتميز بين الاشياء لا تتصور
بدون العلم بحقائقها او بطريق يوصل اليه من طرق اكتساب العلم كالعلم بحقائق الانسان
والملك والجن فانه يحصل بالتعريفات خلافا لطائفة من الستوفسطائية فانهم قالوا لا نعلم
حقائق الاشياء قطعا ولا نعلم ثبوتها وهذا الخلاف مبني على ان طرق اكتساب الاشياء هل
تفيد العلم ام لا عند من قال كان قائلا فادعاها العلم هو قائل بتحقق العلم بحقائق الاشياء
ومن لم يكن قائلا بالاقامة فليس قائلا بتحقق العلم بها ونمسك بكل طائفة بانه اقوى
طرق اكتساب الحق وهو ليس بسبب له وكذا الثاني اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان قضاياه متناقضة وكل ما تناقضت قضاياه لا يوجب العلم اما المقدمة
الصغرى فلان العسل يدرك المرء ذوقه مرا ويدرك غيره حلوا والشيء لا يراه الواحد
الا حلو اشيء ويراه غيره مرا واما المقدمة الكبرى فلانا لا نعلم يقينا ان ادراك الحكيم
صادق وانما كانت فلا يكون ما تناقضت قضاياه موجبا دليلا ثبتا واما الثالث فلان
الاقوى لم يكن سببا للعلم فعدم كونه سببا له بالطريق الاولى والجواب
عن هذا المسلك ان هذا العلم الحاصل لتلك الطائفة ان لم يكن بطريق من الطرق فقد
فان كان بطريق من الطرق فقد كذبت اذ لا يحصل العلم بطريق خارج عنها وان كان بطريق منها
يلزم التناقض واسبابه اى واسباب العلم الحاصل للخلق اى للمكلفين ومن الطرق
التي يكتسب بها العلم بحقائق الاشياء تتمة واحترز بقوله للخلق عن الحق لان علمه ليس بسبب

وهذا انحصرت اسباب العلم في الثلثة لان سبب العلم لا بد اما ان يكون امرا خارجا عن ذات
العالم او لا فان كان الاول كان اما ان يكون امرا ظاهرا او باطنا فان
كان ظاهرا فهو الحواس الخمس وهي السمع والبصر والذوق والشم واللمس وان كان
باطنا فهو الخبر الصادق اعني الخبر المتواتر وخبر الرسول وان كان الاول فهو
العقل وربما تقرر الله بحصار العلم في هذين احدهما ان يقال ان سبب العلم لا بد اما ان
يكون مركبا من الحس والعقل والاول هو الخبر الصادق والثاني اما ان يكون ظاهرا او لا
والاول الحواس والثاني العقل وثانيهما هو ان يقال ان حصول العلم بسبب العلم لا بد اما
ان يكون بحسب الغير او لا والاول هو الخبر الصادق والدليل على انحصار الحواس في الخمسة
المذكورة هو انه اما ان يكون شرطا في الادراك او لا فان لم يكن فاما ان يكون
الحجاب مانعا من الادراك او لا فان كان الحجاب مانعا فهو البصر وان لم يكن مانعا فهو السمع
وان كان القرب شرطا للادراك فاما ان يكون المماسة شرطا ايضا او لم يكن فان لم يكن فهو الشم
الشرط وان كانت شرطا فاما ان يكون ببعض المخصوص او لا فالاول الذوق والثاني
اللمس وقيل وجه الانحصار ان هذه الحس اما ان تقع على الجسم او لا تقع عليه
او لا تقع فان وقعت فهو اللمس وان لم تقع فاما ان يكون مدركا شيئا مخصوصا
بالاغراض او لا فان كانت مخصوصة فهو البصر وان لم يكن مخصوصة فاما ان يكون ادراكه
ناشئا عن الجوارح او لا فان كان ناشئا عنها فهو السمع والثاني ان لم يكن ناشئا عنها فاما
ان يكون محلها في الفم او لا الاول الذوق والثاني الشم والخبر الصادق وانما قدم
المصنف رح الخبر المتواتر الصادق بالخبر المتواتر وخبر الرسول وان كان الخبر الصادق
اكثر منهما لان ليس كل خبر صادق مما يوجب العلم الا المراد من العلم فيما نحن فيه الاعتقاد

الجازم المطابق للواقع على وجه لا يقبل التشكيك وهو المتقن والمراد من الخبر الصادق الذي
يحصل به المتقن ولا يمكن تكذيب مخبره وهو اثنان الخبر المتواتر وخبر الرسول اما كون
الخبر المتواتر خبرا صادقا فلان العقل مع قوة الطبع يجزم على الكذب واما كون خبر
الرسول صادقا فلان ادعى النبوة والصدق واظهر المعجز على طبق ما ادعاه فوجب
ان يكون خبره صادقا والكرت السوفسطائية وهم الذين يسمون الحالة في مقابلة
وهم الذين يكذبهم العقل اقوالهم يقال سفسط في الكلام اذا هذى ويقال سفسط
الرجل اي جاهل وسموا بذلك لانهم لكثرة كونهم مهذين او لجاهلهم حقائق الاشياء
والحق انكرت السمنية والبراهمة العلم بالخبر المتواتر وهما طائفتان تعبدان نوعا من
الاصنام والسمنية بضم السين المهملة المضمومة وفتح الميم مشددة الى السمن وهو اعظم اصنامهم
والبراهمة منسوبة الى برهم وهو ايضا اعظم اصنامهم وانما انكرت هاتان الطائفتان
حصول العلم بالخبر المتواتر لانه الخبر المتواتر اعم من الاخبار التي لا توجب العلم بالاتفاق
وكل مجتمع مما لا يوجب العلم فهو اجزاء لا يوجب العلم فالخبر المتواتر لا يوجب العلم
قلنا الجواب عن دليلهما المقدمة الكبرى غير مسلمة اذ قولنا انه لم يوجد المقدمة الكبرى
انا نقول لا نسلم ان كل مجتمع مما لا يوجب العلم فهو اجزاء لا يوجب العلم لانا جازان يحدث
عند الاجتماع ما لم يكن عند عدمه اي عند عدم الاجتماع كقوى الحبل فان الحبل اذا اثنى
يحصل له قوة لم تكن عند الانفراد وايضا لو لم يكن الخبر المتواتر من اسباب العلم كيف
يعرف الانسان والدته واقاربه اذ لا سبيل لنا الى معرفتهم الا بالخبر المتواتر وتواتر
النصارى باليهود على قتل عيسى عليه السلام وتواتر المجوس على معجزة زرادشت وهي
انه ادخل قوائم فرس الملك في بطن من مدى خواصه وعلقه في الهواء مرجعه الى الاحاد

حقائق الاشياء حتى قالوا
لا حقيقة للاشياء بل الموجود
باسرها عند هم جنايات كاذبة و
حقائق للجنايات كاذبة
من قبل حيرة قولهم ص

في الجواب بانها اللام الداخلة
الكبرى ممنوعة بان يقا

واذا كان عدم الامام سببا لهذه المضار يكون وجوده دافعا لها ودفع المضار واجب
على المسلمين باجماع الامة والعقلاء فيجب نصب الامام فان قيل نصب الامام وان
اقتضى هذه المصالح الا انه يحتمل مفاسد كثيرة اذ ربما استكف الناس عن طاعته فمزقوا والنساء
او ربما استولى على الناس بظلمهم او يحتاج لدفع المعارض وتقوية الرياسة الى مزيد مال لا
يحتاج الى خرج كثير وتغصب اموال منهم فتودى الى اضرار الحال على الضعفاء والمساكين
فالجواب ان نصب الامام وان كان يحتمل ذلك الا انه مرجوح فاذا وزنت لان المفاسد
الحاصلة من ترك نصبه اذا وزنت بالمصالح بالمفاسد الحاصلة من وجود نصبه
كانت المفاسد الحاصلة من ترك نصبه ازيد واكثر من المفاسد الحاصلة من نصبه وعند المعارضة
يعتبر الراجح دون المرجوح فان ترك الخرز للخرز على اثر العلبة شر كثير والمفاسد
نصبه كلها على الامة لا يكاد يعلى استثناء بل الراجح هو الموجب لكل شيء قال بعض الخوارج
نصب الامام ليس بواجب وما ذكرناه ظاهر يبطلان قولهم ويسغي ان يكون الامام ظاهرا
لا مختفيا ولا مستترا وخالف في ذلك اي غالبا اما سطر حروجه كالمهدي لقوله عليه السلام لا تذهب
الايام حتى يملك رجل من اهل بيتي فانهم اجازوا امكان كون الامام مختفيا ومستترا
ويسغي ان يكون ذكرا حرا ذكرا الخ لا عبرة الان العبد محقر بين الناس مشتغل بخدمة مولاه
والامام يجب ان يكون معظما بين الناس حتى يكون مطاعا وان لا يكون مشتغلا بخدمة احد
حتى يحصل له الفراغ للقيام بمصالح الامة ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له
ولاية على غيره وان يكون ذكرا لا انثى لان الانثى اثرت بالقرائن هو النبوة فكانت
منحطة عن الاستنار فلا يقدر على جر العساكر واظهار السياسات واليه اشار النبي
صلعم حيث قال كيف تفلح قوم تملكهم امراة ولان المنساة ناقصات العقل والدين والامام

ا كي مستورا م
حد مستور
لا مختفيا الاعسر ابن مريم

يجب ان يكون كامل العقل والدين وان يكون بالغا عاقلا لان الصبي والمجنون لا ولاية لهما على انفسهما فكيف يكون لهما ولاية على غيره والامور المذكورة التي يسمى
المطلوبة من نصب الامام وان يكون شجاعا لانه لو كان جبانا لانحصل مقصود الامام
لاجل ومن المحاربة وحراسة العساكر واظهار السياسة والمراد من الشجاعة اصل الشجاعة
اذ يمكن للامام ان يكون كامل بمكنة حراسة العساكر ومعاملة العدو وان لم يقاتل بنفسه وان يكون
قرشيا خلافا لبعض الروافض لنا قوله عليه السلام من قريش ووجه الاستدلال به ان اللام
في الخبر اما للعهد واما للاستغراق والعموم بقلة عن لغة الغير وههنا ليس للعهد اتفاقا فكان
للاستغراق فيصدق كل امام قرشي وبعكس بعكس النقيض الى قولنا كل من ليس بقرشي لا يكون
اماما وهو المطلوب والتقوى شرط الكمال فلا عزل الامام بالفسق وعند المعتزلة التقوى
شرط الجواز فعزل الامام به اي بالفسق اعلم انهم اختلفوا في كون الامام متقيا محترزا فيه
فان ليس شرطا عند الشافعي والمعتزلة والخوارج اما عند الشافعي فلان الفاسق على تقدير
ليس باهل للشهادة والقضاء فاولى ان لا يكون اهلا للخلافة واما عند المعتزلة فلان الفاسق
ليس بمؤمن فلا يكون اهلا للخلافة واما عند الخوارج فلان الفاسق كافر فلا يكون اهلا
للخلافة واما عندنا فليس التقوى شرطا للجواز والانعقاد بل شرط الكمال لان امامة
الصلوة لا بطل بالفسق مع ان الصلوة افضل اركان الدين لقوله عليه السلام صلوا خلف
كل بر وفاجر فالخلافة اولى فالاحرى ان لا تبطل الخلافة بالفسق الا ان شرط الكمال
وجوز امامة الفاسق مع الكراهة ويكون تركه اولى نعم لو ارتكب كبيرة يسمى بالعزل ولكن لا يعزل
لمجرد الارتكاب ولا يشترط ان يكون الامام هاشميا خلافا للروافض فانهم قالوا
لا تصلح الامامة الا في هاشم ثم عينوا علي بن ابي طالب وولده ثم ابو الخلافة بكر وعثمان

ولنا ه اطلاق قوله عليه الامة من قريش فان اطلاقه يدل على ان امامة غيرهاشمي
جايزة او معصوما اى ولا شرط ان يكون الامام معصوما خلافا للمعتزلة والزيدية
والخوارج راجع القولين واذا تلى ابرهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي قال الله لا ينال عهدي الظالمين فان الله اخبر ان عهد الامامة لا يصل
الى من كان ظالما وكل من كان مذنبا فهو ظالم حقه ان الامام لا يتصور ان يكون معصوما
والموجب من وجهين اما اولا فلانا لا نسلم ان المراد بقوله اني جاعلك للناس اماما الامامة في
بل المراد منه النبوة لان ابرهيم عليه السلام ان يكون ولده نبيا كما كان هو نبيا فاخبر الله تع
ان الظالم لا يكون نبيا واما ثانيا فلانا نسلم ان المراد منه الخلافة لكن المراد بالظالم
الظالم المطلق والظالم هو المطلق هو الكافر فاخبر الله تع ان امامة المسلمين لا تثبت
لاهل الكفر لعامك ان نقول ان قوله او معصوما مستدرك لان عدم اشتراط كون الامام
معصوما يعلم من عدم اشتراط التقوى ومن قوله فيما ولا ينال الخروج على الائمة وان جاروا
ويمكن ان كاب عنه بان المعصوم افضل من المتقي لان المعصوم من عصمه الله من يلوث
المعاصي ابدا والمتقي يجوز ان يكون ممن عصى وتاب او افضل اهل زمانه اى ولا شرط ان
يكون الامام افضل اهل زمانه فسعد امامة المفضول مع قيام الفاضل خلافا للروافض
فانهم يقولون لا سعد امامة المفضول مع قيام الفاضل وسبق الاشعري الى هذا المذهب
واستدلوا من وجهين الاول ان الامامة خلافة النبوة فكما يجب ان يكون النبي عليه افضل
اهل زمانه فكذا من يقوم مقامه والثاني ان متابعة المفضول لمن هو افضل منه متابعة الفاضل
اولى والجواب عن الاول ان الوقوف على كونه افضل عند الله وقطع غير معلوم لنا فلعل
امامة المفضول اصلح للعباد والبلاد ويجوز ان يصب الامام فاسقا والمراد بالفضل هو الفضيلة في العلم لا الفضل عند الله

لان الوقوف على فضل احد عند الله وقطعا غير ممكن للامة والمعتمد لنا ان عمر رضي الله عنه
طعن جعل الخلافة شورى بين ستة اشخاص عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن ابي وقاص ح رجحان عثمان وعلي على غيرهما فلو كانت الافضلية شرطا لما
جعل الخلافة بالمشورة ولا يجوز نصب امامين في عصر واحد خلافا لهم اي للروافض
فانهم يقولون بثبوت امامتين في وقت واحد احدهما ظاهر والآخر مستور وللكرامية
فانهم يقولون ان عليا رضي الله عنه ومعاوية كانا امامين في عصر واحد ولنا ان
وكان يجب على اتباع كل منهما طاعة صاحبه ولنا ان الانصار لما قالوا منا امير ومنكم امير قال ابو بكر رضي الله عنه لا يصلح سيفان في غمد واحد فاطاعوا
له ولم ينكروا عليه فكان ذلك اجماعا منهم وذهب بعض المتكلمين الى جواز نصب امامين
في عصر واحد اذا تباعدا بالديار على وجه لا يتصل احدهما بالآخر ومما يدل على
وما نص رسول الله صلعم على امامة احد بعده نافيا اي ولم يصرح رسول الله عليه على
امامة احد بعده وفاة حتى يتعين ذلك للامامة اذ لو نص رسول الله على امامة احد بعد
وفاة لاشتهر بين الصحابة والتالي باطل فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فلان الخلافة
امر عام تحتاج كل الناس الى معرفة حاجة ماسة وكل ما كان هذا شبيها لو ثبت النص فيه لا
شتهر على وجه لا يخفى على احد من الناس بعد خفاء واما بطلان اللازم فلانا لو اشتهرنا
في صفاة اصلاة كالنص على القبلة واعداد الركعات ومقادير الزكوة وليس كذلك ولكن
ان قوله لكن الصحابة اجمعت على خلافة الصديق استدلال امر اضطراري وهذا الكلام استدراك
عن قوله وما نص رسول الله وكان جواب عن سوال مقدر يوجه ان يقال لرسول الله عليه
نص على خلافة احد بعده كما ذكرتم فما تقول في شيء اجمع خلافة ابي بكر وعمر وتصدى الجواب

التوالي

ان نقال سلمنا ان رسول الله لم يصرح على خلافة احد لكن الا ان امامة ابي بكر ثبت باجماع
الصحابة رض واجماع الصحابة حجة قاطعة ودليل اجماعهم على خلافته ان النبي قدمه
في آخر عمره في اتم الامور الدينية وهو الصلوة وقد تقدم على ان اولى بالخلافة كما قال
عمر رض رضيك رسول الله لديننا افلا نرضيك لدنيانا والى ان هذا اشار الخصم
بقوله استدلالا لامامة الصلوة اي باشارة النبي عليه الى ابي بكر بالصلوة ثم على اجماع الصحابة
على خلافة عمر رض بعد خلافة ابي بكر رض بقول النبي صلعم اقتدوا باللذين من بعدي
وهما عمر ابو بكر وعمر واذا ثبت خلافتهما باجماع خير الامة وخير النبي عليه فلو انكر
احد خلافتهما اي خلافة ابي بكر وعمر يكفر لعالم ان يقول ان الروافض ينكرون
خلافتهما مع انا لا نحكم بكفرهم لانهما من اهل القبلة ويمكن ان يكفر اهل القبلة بشرط
وجوده ما مر من قوله عليه لا تسبوا اصحابي الحديث فانه عليه لم يكفر السابة بل
نهى عنه فاذا لم يكن السب والطعن موجبا للكفر فبالاولى ان لا يكون انكار خلافتهما
موجبا له وايضا ان انكار الاجماع لو كان موجبا للكفر لكان في انكار خلافة
عثمان وعلي رض ايضا مع ما ذكره وليس كذلك ثم اجمعت الصحابة على خلافة
ذي النورين رض وهو عثمان لان الصحابة لما روي ان عمر رض لما طعن جعل الامر شورى
بين ستة عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن ابي
وقاص ثم فوض هؤلاء الخمسة الامر الى عبد الرحمن ورضوا بحكمه فاختار
عثمان لحضور من الصحابة فاجمعوا عليه وتابعوهم اجماع بشرائط الامامة
فيه من النسب والعلم والزهد والقدرة على القيام بجميع ما تحتاج الى الامامة
والمناقب ذي النورين لانه زوج ابنتي رسول الله صلعم لكلتاهما نورا وعثمان صحبهما

مطلب غريب

رض

احمعت الصحابة على خلافة علي المرتضى رض لما ان عثمان لما استشهد هاجت الفتنة
بالمدينة واستولت الشجاة بسكينها فعرضوا الخلافة على علي فامتنع فلما رضي
بعض بلغة امام اعطائها وانكار اعلى قبلها فلما شاعت الفتنة ووقع الخوف على المهاجرين
عادوا الى علي وعرضوا الخلافة عليه ثانيا فقبلها لحسم مادة الفتنة وتابعوه جميع ان يسمى
افضل اهل الامة واعلمهم واشجعهم واحراهم بالامامة وعلى هذا ترتيبهم اي ترتيب
هؤلاء الاربعة في الفضيلة يعني ان ابا بكر افضل من الباقي وعمر افضل من الباقي وعثمان افضل
من علي وقد قال النبي عليه الخلافة بعدي ثلاثون سنة وقد تمت على رض فان ابا بكر
قد قام بمقام الخلافة سنتين وقام عمر عشر سنين وعثمان اثني عشر وعلي ستة سنين
وتمت خلافة ثلاثون سنة وهذا معنى قوله وقد تمت الخلافة بعلي رض وهذا
ليس لهم من لفظ الحديث بل من لفظ المصنف هذا حاصل ما في الكتاب لعاقل ان يقول
لا تعلق لقوله وقد قال عليه الخلافة بعدي ثلاثون سنة لسان ترتيب افضليتهم فلو
فلو قدم ان يذكر متقدما على قوله وعلى هذا ترتيبهم في الفضيلة لكان اولى واحرى

وقد وقع الفراغ من كتابته على يد مولفه حسن بن علاء الدين يوم الاثنين من ثالث
عشر من شهر الله المبارك ذي الحجة من شهور سنة سبع وتسعين وسبع مائة

وقد رايت ان لا خلافة بعدهم وان من بعدهم ملوك وامراء الا خلفاء شهاب

وقف الشيخ الاسلام مفتي القسطنطينية افندي عمر آله ولولده ثم لاعقابه ابن الحاج بن المدرسة التي انشاها بقسطنطينية سنة ١١٣٠

نهاية المخطوطة